الأمم المتحدة

A/70/82–E/2015/13

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 May 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٦٥ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٥
٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ – ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥
البند ١٦ من جدول الأعمال
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

موجز

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٦/٢٠١٤ من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وطلبت الجمعية العامة أيضا، في قرارها ٢٤١/٦٩ من الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً بهذا الشأن. ويُقدَّم هذا التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عملا بقراري الجمعية والمجلس.

* A/70/50.

040615 030615 15-07348 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تواصل إسرائيل انتهاج ممارسات وسياسات تنتهك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٤، سُجلت أعلى حصيلة من القتلى في صفوف المدنيين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧، وبلغ التدمير مستوى لا سابق له، لا سيما نتيجة للنزاع في غزة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤. وتشمل السياسات والممارسات التمييزية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل الاستخدام المفرط للقوة، وتوسيع المستوطنات، وتدمير الممتلكات، واستغلال الموارد الطبيعية. كما ينعم الأفراد العسكريون وأفراد الأمن الإسرائيليون والمستوطنون بالإفلات من العقاب. إن الأثر التراكمي لهذه السياسات والممارسات لا يشكل انتهاكا لحقوق السكان فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تفاقم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

وتود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تعرب عن تقديرها للإسهامات الفنية المقدَّمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإدارة الشؤون السياسية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الدول العربية.

أولا - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠١٤/٢٦، والجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٤١، عن القلق من ممارسات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، التي تنتهك القانون الإنساني الدولي. وتشمل هذه الممارسات أعمالا تسببت في قتل وإصابة مدنيين، بينهم أطفال ونساء ومتظاهرون سلميون من المفروض أن يتمتعوا جميعا بالحماية وفقا للقانون الإنساني الدولي. وهي تشمل أيضا ازدياد عنف المستوطنين الإسرائيليين المسلحين غير الشرعيين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، إضافة إلى استمرار احتجاز الآلاف من الفلسطينيين، بينهم أطفال ونساء، في ظروف قاسية. وأعرب المجلس والجمعية أيضا عن القلق إزاء تسارع وتيرة تشييد إسرائيل للمستوطنات، وتشييد الجدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية، وازدياد معدل هدم المنازل والمؤسسات الاقتصادية وتدمير الأراضي الزراعية والبُنى التحتية، وإسقاط حقوق الإقامة عن الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة وحولها، واستمرار العمليات العسكرية والسياسات الإسرائيلية المتمثلة في إغلاق المناطق وفرض قيود صارمة على حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك التدابير التي تصل عملياً إلى حد فرض حصار على قطاع غزة. وطلب المجلس والجمعية من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢٦ وقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٤١ للنظر في الممارسات الآنفة الذكر لإسرائيل وفي أثرها الاجتماعي والاقتصادي.

ثانيا - الأرض الفلسطينية المحتلة

٢ - رغم فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة عام ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/ES-10/273 و Corr. 1)، وغيرها من التأكيدات، تواصل إسرائيل إنكار الحقيقة الثابتة وهي أن القانونَ الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي واجبا التطبيق في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/69/347).

٣ - ويواصل عدد من السياسات والممارسات الإسرائيلية تقويض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومنها نقل مواطنين إسرائيليين إلى الأراضي المحتلة؛ وإسقاط حقوق الإقامة للفلسطينيين في القدس الشرقية؛ والحصار الإسرائيلي على غزة؛ ونظام الإغلاق في الضفة الغربية، بما في ذلك مواصلة تشييد الجدار؛ وتقييد إمكانية الدخول إلى غزة والخروج منها؛ وتدمير و/أو مصادرة المنشآت الفلسطينية، بما فيها أماكن الإقامة، وطرد سكانها؛ والسيطرة على سجل السكان؛ واستخدام الموارد الطبيعية الفلسطينية (انظر A/69/347، الفقرة ١٥).

٤ - واشتدت وطأة انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال السياسات والممارسات الإسرائيلية (انظر A/69/347، الفقرة ٨)[١]. وفي هذا السياق، صنفت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري إسرائيلَ في خانة الفصل العنصري والتمييز (انظر CERD/C/ISR/CO/14-16، الفقرة ٢٤).

٥ - وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، شنت إسرائيل هجوما عسكريا على قطاع غزة دام ٥١ يوما تسبب بخسائر في الأرواح وبدمار لم يسبق لهما مثيل. وحملت أوجه القلق من إمكان حصول جرائم دولية أثناء الهجوم على إنشاء وإيفاد لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات ذات الصلة (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/٢١، الفقرة ١٣).

الفصل والتمييز

٦ - منذ بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧، ما برحت إسرائيل تعمل تدريجيا على إنشاء نظامين مختلفين في الضفة الغربية يميزان ضد المقيمين تبعاً لدِينهم. فثمة نظام للمقيمين اليهود الذين يكونون عادة مواطنين إسرائيليين يتعارض وجودهم أصلا في المستوطنات القائمة في الأرض المحتلة في حد ذاته مع القانون الدولي[٢]، يكفل تمتعهم بجميع الحقوق الممنوحة للمواطنين الإسرائيليين. وثمة نظام آخر للفلسطينيين، يعيش في ظله الشعب الخاضع للاحتلال تحت وطأة حكم عسكري قاس هدفه الأول خدمة مصالح إسرائيل والمستوطنين[٣].

٧ - ويحظى المواطنون الإسرائيليين اليهود، ومواطنو إسرائيل الفلسطينيون والمقيمون الفلسطينيون في القدس الشرقية بمعاملة مختلفة من حيث الوضع المدني والحقوق والحماية القانونية، في الإطار القانوني المحلي الإسرائيلي الذي يُبقي على ثلاث مستويات مختلفة في التعامل (انظر CCPR/C/ISR/CO/4، الفقرة ٧). وثمة مستوى رابع يحكم شؤون الفلسطينيين الذين يعيشون في بقية الضفة الغربية الذين يخضعون للنظام القانوني العسكري الإسرائيلي[٤].

(١) انظر أيضا CRC/C/ISR/CO/2-4، الفقرة ٧ و CCPR/C/ISR/CO/3، الفقرة ١٦.

(٢) انظر Associations for Civil Rights in Israel, (ACRI), One Rule, Two Legal Systems: Israel's Regime of Laws in the West Bank, October 2014.

(٣) انظر B'tselem, 47 Years of Temporary Occupation، متاح في الموقع www.btselem.org/publications/47_year_long_temporary_occupation.

(٤) ACRI, The Status of the Right to Demonstrate in the Occupied Territories.

النظام القانوني

٨ - إن تطبيق نظامين قانونيين في الضفة الغربية - النظام القانوني المحلي الإسرائيلي للمستوطنين الإسرائيليين، والنظام العسكري للفلسطينيين - منصوص عليه في أحكام صادرة عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية، حيث تعتبر المحاكم الإسرائيلية المستوطنات في الأرض المحتلة جيوبا إسرائيلية[٥]. وبالتالي، ففي القضايا الجنائية، تحدد الهويةُ الوطنية للشخص المعني في الضفة الغربية أيا من هذين القانونين ينطبق عليه في كل مرحلة من مراحل الإجراءات القانونية، بما فيها المحاكمة، وإصدار الأحكام وأوضاع السجن. وفي جميع هذه المراحل، يخضع البالغون والقصَّر الفلسطينيون للتمييز ضدهم مقارنةً بالإسرائيليين[٥].

٩ - وعلاوة على ذلك، وفي حين أن القانون الجنائي الإسرائيلي يعتبر ''القاصر'' الإسرائيلي شخصا لم يبلغ الـ ١٨ سنة من العمر، فإن سن أغلبية الفلسطينيين لا تزال دون ١٦ سنة لغرض الاعتقال والاحتجاز والاستجواب. وفي حين يحظِّر القانون الإسرائيلي سجن الأشخاص الذين لم يبلغوا ١٤ سنة من العمر، فإن القوانين والأنظمة العسكرية الإسرائيلية تجيز إصدار أحكام بالسجن تصل إلى ستة أشهر للأطفال الفلسطينيين الذين تجاوزا الـ ١٢ ولكن لم يبلغوا الـ ١٤ بعد، وما يصل إلى سنة واحدة للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٤ ولكن لم يتجاوزوا الـ ١٦[٥].

حرية الحركة

١٠ - تفرض السلطات الإسرائيلية قيودا على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، في حين تكاد لا تفرض أي قيود على حركة الإسرائيليين فيها باستثناء ''المنطقة ألف'' التي تشكل ١٨ في المائة من مساحة الضفة الغربية[٥].

١١ - إن حرية وسلامة حركة المستوطنين مكفولتان على حساب الفلسطينيين (انظر A/HRC/22/63، الفقرة ٧٥). وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، حددت إسرائيل ٦٥ كيلومترا من طرقات الضفة الغربية للاستخدام الحصري أو شبه الحصري للإسرائيليين[٢].

١٢ - وفي عام ١٩٩٧، عمم قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية أمرا يعلن جميع المناطق البلدية للمستوطنات ''مناطق عسكرية مغلقة'' على الفلسطينيين. وينص هذا الأمر،

(٥) Associations for Civil Rights in Israel (ACRI), One Rule, Two Legal Systems: Israel's Regime of Laws in the West Bank, October 2014, citing High Court of Justice 10104/04, *Peace Now S.A.L. Educational Enterprises v. Supervisor of the Jewish Settlements in Judea and Samaria, 61(2) 93 (2006)*, p. 14 of the judgement.

الـذي جـرى توسـيع نطاقـه في عـام ٢٠٠٢ ليشـمل منـاطق إضـافية، علـى أنـه لا ينطبـق على الإسرائيليين[٢].

الإقامة

١٣ - بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٩٣، نفت السلطات الإسرائيلية بحكم الأمر الواقع أكثر من ربع مليون فلسطيني من الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال إلغاء رخص إقامتهم (انظر A/69/81-E/2014/13، الفقرة ١٦). وفي القدس الشرقية، أُلغيت رخص إقامة ١٤ ٤١٦ فلسطينيا حتى نهاية عام ٢٠١٤[٦].

١٤ - ومنذ عام ٢٠٠٧، بدأت إسرائيل تتعامل مع الفلسطينيين المولودين في غزة الذين يعيشون في الضفة الغربية باعتبارهم ''مقيمين غير قانونيين'' ما لم يكونوا يحملون تصريحا صادرا عن الجيش الإسرائيلي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أصدر الجيش الإسرائيلي أمرا يعتبر أي شخص موجود في الضفة الغربية لا يحمل ترخيصا إسرائيليا، متسللا يواجه عقوبة بالسجن حتى ولو كان هذا الشخص مقيما دائما في الضفة الغربية. وقد حول هذا الأمر تلقائيا عشرات آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، بمن فيهم الطلاب، إلى منتهكين للقانون. وأوضح متحدثون باسم الجيش الإسرائيلي أن الأمر لا يُطبَّق على الإسرائيليين. بل على العكس من ذلك، فإن الإسرائيلي الذي يختار الانتقال إلى الأرض الفلسطينية المحتلة يحظى بحوافز اقتصادية وحوافز أخرى[٢].

١٥ - وفي القدس الشرقية المحتلة يعامَل السكان الفلسطينيين على أنهم ''أجانب''، مما يفاقم من انعدام الأمان في ما يتعلق بوضع إقامتهم الدائمة (انظر CCPR/C/ISR/CO/4، الفقرة ١٨). فالقوانين الإسرائيلية وسياسة ''التوازن السكاني'' التي تنتهجها الحكومة[٧]، التي تنظم إقامة الفلسطينيين لا تجيز لمّ شمل الأسرة في حالات الزواج التي تشمل فلسطينيين من خارج القدس الشرقية. وتُجبر هذه السياساتُ الفلسطينيين على الإقامة خارج القدس الشرقية مع أزواجهم للحفاظ على الحياة الأسرية، ما يؤدي إلى إسقاط إقامتهم في القدس الشرقية (انظر A/69/81-E/2014/13، الفقرات ١١-١٧).

(٦) Hamoked, http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1285 و http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Documents2654، جرت زيارة الموقع في ٦ أيار/مايو ٢٠١٥.

(٧) ما برحت بلدية القدس تنتهج علنا سياسة تُعرف بسياسة ''التوازن السكاني'' التي تدعو إلى تحقيق توازن سكاني بنسبة ٦٠/٤٠ لصالح المقيمين اليهود، انظر A/69/81-E/2014/13.

تقسيم الأراضي والتخطيط والبناء

١٦ - تغطي المنطقة جيم، التي تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الحصرية عليها تقريبا، بما في ذلك على إنفاذ القوانين والتخطيط والتشييد، ٦٢ في المائة من الضفة الغربية. وقد خصصت الحكومة الإسرائيلية ٣٩ في المائة من المنطقة جيم للمستوطنات ولتوسّعها في المستقبل، و ٢٠ في المائة منها للمناطق العسكرية الإسرائيلية المغلقة (من بينها ”مناطق رماية“)، و ١٣ في المائة للمحميات الطبيعية[٨].

١٧ - ونظام تقسيم الأراضي وتخطيطها التمييزي الذي ينظم بناء المساكن والإنشاءات من جانب الفلسطينيين في المنطقة جيم من الضفة الغربية وفي محيط القدس الشرقية يجعل من حصول الفلسطينيين على رخص البناء أمرا شبه مستحيل في حين أنه يسهِّل توسُّع المستوطنات الإسرائيلية في تلك المناطق (انظر CCPR/C/ISR/CO/4، الفقرة ٩).

١٨ - ويمثل مجموع المناطق التي يمكن للفلسطينيين أن يُقيموا عليها أبنية حوالي ٠,٥ في المائة من المنطقة جيم (انظر A/69/81–E/2014/13، الفقرة ٨)، مقابل ٢٦ في المائة مخصصة للمستوطنات الإسرائيلية[٢]. ولهذا رفضت السلطات الإسرائيلية أكثر من ٩٤ في المائة من الطلبات الفلسطينية للحصول على رخص بناء في المنطقة جيم بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢[٩].

١٩ - وبالمثل في القدس الشرقية، يجعل النظام الإسرائيلي لمنح تصاريح البناء وعملية الموافقة على تصاميم البناء من الصعب للغاية بالنسبة للفلسطينيين إقامة مبانٍ رسمية وقانونية[١٠]. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٤، قامت إسرائيل بهدم ما لا يقل عن ٢ ٠٠٠ بيت فلسطيني في القدس الشرقية. وحاليا، تفتقر نسبة إضافية لا تقل عن ٣٣ في المائة من البيوت الفلسطينية لتراخيص بناء صادرة عن إسرائيل، وهكذا فإن ما لا يقل عن ١٠٠ ٩٣ فلسطيني معرّضين لاحتمال الطرد وهدم المنازل والتشريد[١١].

٢٠ - ويعزى انتشار ممارسة البناء دون تصاريح إسرائيلية في القدس الشرقية أساسا إلى الهامش الضيق للغاية للفرص المتاحة لتشييد مبنى مرخَّصا به. وتمت منذ سنة ١٩٦٧ مصادرة أكثر من ٣٥ في المائة من الأراضي الفلسطينية الواقعة في المنطقة التي حددتها إسرائيل لبلدية القدس

(٨) وردت هذه المعلومات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

(٩) B’tselem, Acting the Landlord: Israel’s Policy in Area C, June 2013, p.19.

(١٠) وردت هذه المعلومات من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

(١١) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية، المستجدات حتى آب/أغسطس ٢٠١٤.

الشرقية، وذلك لاستخدامها في إقامة المستوطنات. وتوجد مبانٍ من قَبل في معظم الأراضي في القدس الشرقية التي تبلغ نسبتها ١٣ في المائة المسموح للفلسطينيين أن يبنوا فيها[١١].

٢١ - ويعاني السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية أيضا من الإهمال من حيث توفير الخدمات البلدية وإتاحة المرافق والمباني العامة والمناطق الصناعية والتجارية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية. وهناك أيضا أدلة متزايدة على تصرفات إشكالية وأفعال إجرامية قام بها ضباط شرطة من وحدات مختلفة عند تعاملهم مع الفلسطينيين في القدس الشرقية[١٢].

الاستخدام المفرط للقوة والاحتجاز التعسفي وتشريد السكان

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت الخسائر في أرواح الفلسطينيين مستوى لم يسبق له مثيل منذ بدء الاحتلال، حيث قُتل ما مجموعه ٢ ٣٠٦ فلسطينيين وأصيب ١٨٦ ١٧ آخرين بجروح بين ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥[١٣].

٢٣ - ومتحجِّجة بهجمات صاروخية أُطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ على إسرائيل من غزة، شنت إسرائيل في شهر تموز/يوليه أكثر هجماتها دموية على قطاع غزة منذ احتلاله في عام ١٩٦٧. وخلال هذا الهجوم الذي استمر ٥١ يوما، شن الجيش الإسرائيلي ٠٢٨ ٤ غارة جوية، وقام بإطلاق ٨٣٠ ٥ صاروخا و ٥٠٧ ١٦ قذائف مدفعية وقذائف دبابات و ٤٩٤ ٣ قذيفة بحرية (انظر A/HRC/28/80/Add.1، الفقرة ٢٤) على واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، بالإضافة إلى القيام بعمليات قصف جوية وبحرية. ونتيجة لذلك، قُتل ٢٢٠ ٢ فلسطينيا، من بينهم ما لا يقل عن ٤٩٢ ١ مدنيا، منهم ٥٥١ طفلا[١٤].

٢٤ - وخلال هذا الهجوم، أطلقت مجموعات مسلحة فلسطينية أيضا حوالي ٨٨١ ٤ قذيفة صاروخية و ٧٥٣ ١ قذيفة باستخدام مدافع الهاون باتجاه إسرائيل. وخلال الهجوم، قُتل ما مجموعه ٦ مدنيين إسرائيليين و ٦٦ جنديا (انظر A/HRC/28/80/Add.1، الفقرة ٢٥).

(١٢) ACRI, The State of Human Rights in Israel and the OPT 2014, December 2014

(١٣) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin Monthly Report, February 2015

(١٤) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Fragmented lives: Humanitarian Overview 2014, March 2015

٢٥ - ووفقا لوزارة الصحة الفلسطينية، أصيب بجروح ٢٣١ ١١ فلسطينيا أيضا (انظر A/HRC/28/80/Add.1، الفقرة ٢٤)، وسيصاب حوالي ١٠ في المائة منهم بعجز طويل الأجل أو دائم، وقرابة ثلثهم أطفال[١٥].

٢٦ - وفي سبع مناسبات مختلفة خلال هذا الهجوم، ضربت الأسلحة الإسرائيلية مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تم تحديدها بوصفها ملاجئ في حالات الطوارئ، علما بأن الوكالة أبلغت الجيش الإسرائيلي عن مواقعها بالضبط. ولا يجوز التعدي على مباني الأمم المتحدة بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وكان في صفوف القتلى ١١ موظفا يعملون في الأونروا، بينما أصيب آخرون بجروح بليغة[١٦].

٢٧ - وعلاوة على ذلك، أبلغت منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمات دولية أخرى ومنظمات غير حكومية إسرائيلية عن توثيق حالات استخدمت فيها القوات الإسرائيلية المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية[١٧]. وأشارت بلاغات أيضا إلى أن القوات الإسرائيلية أطلقت النار على سيارات إسعاف ومنعتها من الوصول إلى الجرحى، وإلى أنها أطلقت النار على المدنيين الهاربين وقتلتهم[١٨].

٢٨ - ووفقا لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، لا يزال حوالي ٠٠٠ ٧ قطعة من مخلفات الحرب من المتفجرات وغيرها من المتفجرات موجودة في غزة، مما يشكل خطرا على حياة الفلسطينيين في غزة[١٩].

٢٩ - وشهدت الضفة الغربية أيضا زيادة في عدد المصابين الفلسطينيين، ولا سيما خلال الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٤. وقد تلى إطلاقَ النار الذي أسفر عن مقتل فتيين فلسطينيين[٢٠] في أيار/مايو اختطافُ وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين في حزيران/يونيه

---

(١٥) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2015 Strategic Response Plan OPT

(١٦) وردت هذه المعلومات من الأونروا.

(١٧) Human Rights Watch, World Report 2015; Defence of Children International, http://www.dci-palestine.org/documents/israeli-forces-use-palestinian-child-human-shield-gaza; Physicians for Human Rights-Israel, Gaza 2014: Findings of an Independent Medical Fact-Finding Mission..

(١٨) Human Rights Watch, World Report 2015

(١٩) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin Monthly Report, September 2014.

(٢٠) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Protection of civilians weekly report, 13-19 May 2014.

واختطافُ وحرق طفل فلسطيني في تموز/يوليه. وبعد اختفاء المراهقين الإسرائيليين المستوطنين الثلاثة، شن الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية في الضفة الغربية أسفرت عن مقتل ٣٢ فلسطينيا، من بينهم ٥ أطفال، وعن إصابة أكثر من ٣ ١٣٧ آخرين، من بينهم ٥٦٠ طفلا، في الفترة ما بين ١ حزيران/يونيه و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤ وحدها[١٣].

٣٠ - وهناك مسألة أخرى تبعث على القلق وهي استمرار إسرائيل في عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بالتحقيق في جميع حوادث القتل والإصابات الخطيرة التي تتسبب فيها قواتها الأمنية وقواتها المسلحة بصورة سريعة وشاملة وفعالة تتسم بالاستقلالية والنزاهة والشفافية[٢١].

الاحتجاز والتعذيب وإساءة المعاملة

٣١ - أجرت القوات الإسرائيلية ٩٥٦ ٤ عملية تفتيش واعتقال في عام ٢٠١٤، ويعكس هذا الرقم زيادة بنسبة ٣١ في المائة (المتوسط الأسبوعي) مقارنة مع عام ٢٠١٣[١٣].

٣٢ - وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٥، بلغ عدد الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية ٦٧٠ ٦ شخصا من بينهم ١٨٢ طفلا[٢٢].

٣٣ - وتواصل السلطات الإسرائيلية ممارسة الاحتجاز الإداري للفلسطينيين. وينبع القلق من هذه الممارسة من استناد أوامر الاحتجاز على أدلة سرية، ومن حرمان المحتجزين من الاتصال بمحامين واستشارة أطباء مستقلين ومن الاتصال بأسرهم (انظر CCPR/C/ISR/CO/4، الفقرة ١٠). وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١٥، كان عدد الفلسطينيين الخاضعين للاحتجاز الإداري ٤١٢ محتجزا، مقابل ١٨٦ محتجزا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤[٢٢].

٣٤ - ويتواصل الإبلاغ عن استخدام التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية، بما في ذلك سوء المعاملة الواسع النطاق والمنهجي والمؤسسي للأطفال الفلسطينيين (انظر CCPR/C/ISR/CO/4، الفقرة ١٥).

٣٥ - ولا يزال أطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية يُحتَجزون ويُحاكَمون في إطار نظام المحاكم العسكرية، في معظم الأحيان بسبب ادعاءات بالرشق بالحجارة. وفي المتوسط، في عام ٢٠١٤، كان نحو ١٨٥ طفلا فلسطينيا محتجزين في السجون الإسرائيلية[١٣].

---

(٢١) انظر A/HRC/28/45، الفقرة ٣١؛ و A/69/347، الفقرات ٥٢-٦٩؛ و CCPR/C/ISR/CO/4؛ الفقرة ١٣.

(٢٢) B'tselem, http://www.btselem.org/statistics/detainees_and_prisoners، جرت زيارة الموقع في ٦ أيار/مايو ٢٠١٥.

٣٦ - وفيما يتعلق بحالات الاحتجاز العسكري، جمعت الأمم المتحدة، خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ٧٤ شهادة أُخذت بعد أداء اليمين من أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة أكّدوا أنهم تعرضوا لسوء المعاملة على يد القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية أثناء احتجازهم في الضفة الغربية؛ وتضمنت ٥٤ شهادة منها بلاغات عن التعرض لما لا يقل عن ١٠ أنواع مختلفة من الانتهاكات لحقوقهم[٢٣].

٣٧ - ومنذ عام ٢٠٠١، تم تقديم أكثر من ٨٠٠ شكوى عن التعرُّض للتعذيب أثناء الاستجواب من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية. ولم تُفتَح أي تحقيقات جنائية نتيجة لهذه الشكاوى[٢٤]. وفي نفس الاتجاه، قدّمت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ما لا يقل عن ١٣٣ شكاوى في الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣ بشأن العنف الذي يمارسه الجنود ضد المحتجزين في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وقد أُغلقت ٧٣ في المائة من ملفات الشكاوى وأدّى اثنان منها فقط إلى إدانة جندي بتهمة الاعتداء[٢٤].

تهجير السكان وتدمير الممتلكات ومصادرتها[٢٥]

٣٨ - خلال النزاع الذي دار في غزة في عام ٢٠١٤، لحقت أضرار بالغة بحوالي ٠٠٠ ١٩ وحدة سكنية أو أنها دُمِّرت تماما. وتعرضت ٤٢١ ٩٨ وحدة أخرى إلى أضرار جزئية أو طفيفة[١٤]. وهكذا تضرر حوالي ٤٤ في المائة من جميع الوحدات السكنية في غزة. ووفقا لتقديرات وزارة الأشغال العامة والإسكان، كان قطاع غزة يفتقر قبل الهجوم، إلى ٦٦٩ ١٢٢ وحدة سكنية لتلبية احتياجات السكان[٢٦].

٣٩ - وخلال الهجوم أيضا، كان أكثر من ٠٠٠ ٢٩٠ من المشردين الفلسطينيين داخليا من أصل ما مجموعه ٠٠٠ ٥٠٠ شخص يجدون المأوى في ٩٠ مبنى مدرسيا تابعا للأونروا[١٦]. وعقب الهجوم، أصبح حوالي ٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني بلا مأوى وأصبحوا إما يؤجِّرون أو يُقيمون في مراكز جماعية أو لدى أسر مضيفة[١٤].

---

(٢٣) وردت هذه المعلومات من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

(٢٤) The Public Committee Against Torture in Israel, Prosecutorial Indifference: Systematic Failures in the Investigation of Soldier Violence against Detainees in the Occupied Palestinian Territory, June 2014.

(٢٥) معلومات عن تدمير وإتلاف المشاريع التجارية والممتلكات الزراعية خلال هجوم صيف عام ٢٠١٤.

(٢٦) وزارة الأشغال العامة والإسكان، http://www.mpwh.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=223:2013-09-24-08-29-25&catid=35&lang=ar&Itemid=، جرت زيارة هذا الموقع في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥.

٤٠ - وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال الفلسطينيون يعانون من التشريد القسري، ويعود ذلك أساسا إلى تدمير ممتلكاتهم وعمليات الإخلاء القسري التي يتعرضون لها، وعنف المستوطنين، والقيود المفروضة على تنقلهم وعلى العبور. وفي القدس الشرقية، تقترن هذه العوامل بالافتقار إلى الوثائق المدنية وبإلغاء حقوق الإقامة، على النحو المذكور أعلاه[١٤].

٤١ - وخلال عام ٢٠١٤، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم ٦٠١ مبنى من بينها بيوت في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد ١ ٢١٥ فلسطينيا، وهذه أكبر عملية تشريد حدثت منذ عام ٢٠٠٩[١٣]. وقد شمل ذلك تشريد جميع سكان أربع قرى فلسطينية (انظر A/69/347، الفقرة ٢٦).

٤٢ - وفي عام ٢٠١٤، استأنفت السلطات الإسرائيلية عمليات هدم المنازل العقابية في الضفة الغربية. وقد دُمّرت أربعة منازل كليًّا في هذا السياق ووُضعت أختام على منزل آخر[١٤]. ويمثّل هدم المنازل كإجراء عقابي عقابًا جماعيا، وهكذا فهو يشكل انتهاكا للقانون الدولي والقانون الإسرائيلي[٢٧].

٤٣ - وزادت السلطات الإسرائيلية مؤخرا الضغط الذي تمارسه على ٠٠٠ ٧ شخص من البدو والرعاة في ٤٦ تجمعا سكنيا تقع في المنطقة جيم لحملهم على مغادرة أماكن إقامتهم من خلال إصدار وتنفيذ المزيد من أوامر الهدم ووقف العمل وأوامر الاستيلاء على مبان سكنية وزراعية (انظر A/69/348، الفقرة ١٣). والأغلبية العظمى من البدو المستهدفين من عملية الترحيل هم لاجئون فلسطينيون[١٦]. وعلاوة على ذلك، ذُكر أن الجيش الإسرائيلي يستخدم مناطق الرماية العسكرية كوسيلة لطرد الفلسطينيين من بعض المناطق (انظر A/69/348، الفقرة ١٥).

٤٤ - وبحلول عام ٢٠١٣، كانت إسرائيل قد صادرت رسميا أكثر من ٠٠٠ ١ كلم^{٢} من أراض يملكها فلسطينيون تشكل ٢٠ في المائة من الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) (انظر A/HRC/22/63، الفقرتان ٦٣ و ٦٤)، ليستخدم أغلبها للمستوطنات. وخلال عام ٢٠١٤، صادرت السلطات الإسرائيلية مساحة إضافية مقدارها ٧,٣ كلم^{٢} من أراض يملكها فلسطينيون، بينها ٤ كلم^{٢} صودت بأمر مصادرة واحد، هو الأكبر أمر يصدر منذ عام ١٩٦٧[٢٨].

---

(٢٧) انظر Hamoked, Punitive House Demolitions, http://www.hamoked.org/timeline.aspx?pageID=timelinehousedemolitions.

(٢٨) معلومات وردت من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

المستوطنات وعنف المستوطنين

٤٥ - لا تزال المستوطنات الإسرائيلية في صميم الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان للفلسطينيين، ولحقهم في التنمية، ولحقهم في تقرير المصير. وينتهك أيضاً مشروع المستوطنات، الذي يشمل استمرار إسرائيل في نقل سكانها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، القانونَ الدولي الإنساني (انظر A/69/348، الفقرة ١١) وقد يكون ''قتل'' بالفعل آفاق الحل القائم على وجود دولتين[٢٩].

٤٦ - ومع ذلك، واصلت إدارات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التوسع في بناء تلك المستوطنات غير القانونية، ''على الرغم من أن هذه الممارسة تؤجج التوتر والنزاع في المدينة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة'' (انظر A/HRC/28/45، الفقرة ٤٧). وبحلول آذار/مارس ٢٠١٥، كان عدد المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة يقارب ٢٥٠ مستوطنة يقيم فيها عدد يقدر بنحو ٥٨٠ ٠٠٠ مستوطن[٣٠]. ومنذ أيار/مايو ٢٠١١، كانت ٢٥ من المستوطنات الـ ١٠٠ التي لم تكن الحكومة الإسرائيلية قد أذنت بها رسميا إما ''قد أُقرت بمفعول رجعي، أو في صدد إقرارها في أعقاب توجيه تعليمات على مستوى الحكومة بالمضي في إقرارها بمفعول رجعي''[٣١].

٤٧ - وعلى مدى العقد الماضي على الأقل، كان عام ٢٠١٤ عاماً قياسياً من حيث إصدار عطاءات التشييد في المستوطنات الإسرائيلية. وإضافةً إلى ذلك، صدرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عطاءات لـ ٤٥٠ وحدة أخرى في الضفة الغربية؛ وشهد عام ٢٠١٤ أيضاً زيادةً نسبتها ٤٠ في المائة في عدد مشاريع البناء التي بدأ العمل بها مقارنة بعام ٢٠١٣[٣٢].

٤٨ - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أعلنت الحكومة الإسرائيلية خططا لبناء نحو ١ ٠٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية المحتلة. وجاء هذا الإعلان مباشرة

---

(٢٩) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥.

(٣٠) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة صحفية عن المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(٣١) Yesh Din, Under the Radar, Israel's silent policy of transforming unauthorized outposts into official settlements.

(٣٢) انظر Peace Now، التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي peacenow.org.il/eng/Construction2014؛ جرت زيارة الموقع في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥.

في أعقاب القرار الإسرائيلي الصادر في نهاية أيلول/سبتمبر بالتعجيل في وتيرة بناء ٢ ٦٠٠ وحدة سكنية أخرى في مستوطنات في القدس الشرقية[٣٣].

عنف المستوطنين

٤٩ - استمرت أعمال العنف التي يرتكبها مستوطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، دون عقاب، على الرغم من قيام السلطات الإسرائيلية بتنفيذ تدابير للحد من عنف المستوطنين. وسجلت الأونروا ٧١٩ حادث عنف أو تحرش أو تجاوزات أخرى ارتكبها المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية في عام ٢٠١٤؛ و ٢٠٣ حوادث في مجمع المسجد الأقصى وحوله في القدس الشرقية[١٦]. وأدى ٣٣١ من هذه الحوادث إلى وقوع ضحايا فلسطينيين أو إلى إلحاق أضرار بممتلكاتهم في عام ٢٠١٤. وسُجل ٦٢ اعتداء آخر في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥[٣٤].

٥٠ - ويستهدف المستوطنون الإسرائيليون أيضاً أشجار الفاكهة، لا سيما أشجار الزيتون. فخلال عام ٢٠١٤، اقتُلعت ٥٩٦ ١٠ شجرة أو أُحرقت أو رُشت بمواد كيميائية سامة، مما أدى إلى خسائر في الإنتاج وتعرض التربة للتدهور[٣٥].

٥١ - ولا تزال السلطات الإسرائيلية تتخذ إجراءات غير كافية ضد المستوطنين الإسرائيليين الذين يرتكبون أعمال عنف ضد الفلسطينيين. ويشمل ذلك عدم التحقيق بفعالية وحياد في الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون وعدم محاسبة الجناة، مما ينشر ثقافة الإفلات من العقاب. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٤، أغلق ما نسبته ٩١,٤ من القضايا المرصودة دون توجيه أي اتهام للمستوطنين الإسرائيليين (انظر A/HRC/28/44، الفقرة ٥١).

الجدار الحاجز بالضفة الغربية

٥٢ - في عام ٢٠٠٤، اعتبرت محكمة العدل الدولية أن بناء جدار في الضفة الغربية غير قانوني و ”ضم بحكم الواقع“ (انظر A/ES-10/273 و Corr.1). وأكدت المحكمة أيضاً على ضرورة التزام إسرائيل بوقف بنائه وتفكيك الأجزاء المبنية منه، مع إلزامها بتقديم الجبر للضحايا، بما في ذلك رد حقوقهم وتعويضهم. ولم تمتثل إسرائيل حتى الآن للعناصر المختلفة

(٣٣) إسهام من موئل الأمم المتحدة نقلا عن إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة: إحاطة مقدمة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ عن الحالة في القدس.

(٣٤) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير مراقب الشؤون الإنسانية الشهري، آذار/مارس ٢٠١٥.

(٣٥) إسهام من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الواردة في قرار المحكمة، وهي لا تزال ماضية في بناء الجدار، مع ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية بالنسبة إلى السكان الفلسطينيين (انظر A/69/347، الفقرة ٢٧).

٥٣ - واستُكمل أو يجري حالياً بناء ما يقرب من ٤٤٥ كلم من الجدار البالغ طوله ٧١٢ كلم (هناك ٢٨ كيلومترا قيد البناء)[٣٥]، أغلبها داخل الضفة الغربية، إلى جانب ما يتصل بها من أسوار وخنادق وأسلاك شائكة ومسارات رملية ممهدة ونظام للرصد الإلكتروني وطرق للدوريات ومنطقة عازلة. وقد قدَّمت وزارة الدفاع الإسرائيلية طلبات شراء الأراضي اللازمة لبناء الجدار من أصحاب الأراضي الفلسطينية من خلال أوامر عسكرية[٣٦].

٥٤ - ومن شأن بناء الجدار، بطريقه المقرر حالياً، أن يعزل ٩,٤ في المائة من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، إلى جانب مجتمعات محلية بأكملها تضم نحو ١١ ٠٠٠ فلسطيني بين الجدار والخط الأخضر، في منطقة تعرف باسم ''منطقة التماس''[٣٦].

٥٥ - ويضطر المزارعون الفلسطينيون إلى الحصول على تصاريح خاصة للوصول إلى مزارعهم في ''منطقة التماس'' التي أُعلنت ''منطقة مغلقة''. وطوال السنوات الأربع الماضية، لم يوافَق إلا على نصف الطلبات المقدمة للحصول على تلك التصاريح في الأجزاء الشمالية من الضفة الغربية[٣٦].

القيود على التنقل وسياسات الإغلاق

حصار غزة والمناطق المقيَّد ارتيادها

٥٦ - واصلت إسرائيل الحصار الذي تفرضه على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧، والذي ترتب عليه ''حبس'' أكثر من ١,٨ ملايين شخص في منطقة يُعترف بالفعل بأنها من المناطق السكانية الأشد كثافة في العالم، يعيشون أوضاعا مادية واقتصادية واجتماعية معيشية تزداد سوءا[١٠]. وهذا الحصار هو بمثابة عقوبة جماعية للسكان المدنيين، في انتهاك للقانون الدولي (انظر A/69/347، الفقرة ٣٠). وأدى إغلاق معبر رفح مع مصر وأنفاق التهريب غير القانونية إلى مفاقمة هذه الأوضاع.

(٣٦) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 10 Years since the International Court of Justice Advisory Opinion, 2014.

٥٧ - ويقيد هذا الحصار حركة الأشخاص، بمن فيهم المرضى المحالون للعلاج الطبي. ويسبب أيضاً حالات تأخير متصلة بالأمن وتكاليفَ إضافية لنقل واردات السلع والمعدات الطبية إلى غزة[٣٧].

٥٨ - وإضافةً إلى مجمل القيود المفروضة على حركة السلع، تعرِّف السلطات الإسرائيلية مواد البناء باعتبارها ''بنودا مزدوجة الاستخدام''، ونتيجة لذلك فرضت قيودا مشددة على استيرادها إلى قطاع غزة منذ فرض الحصار. وأدى ذلك إلى تقييد جهود الإعمار والتنمية بشدة في غزة، نظرا لأن واردات وكالات الأمم المتحدة من مواد التشييد إلى غزة لا تزال تخضع لعملية موافقات مطوَّلة ومعقدة تفرضها السلطات الإسرائيلية[١٦].

٥٩ - ورغم أن آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة[٣٨] أتاحت لما يقرب من ٠٠٠ ٧١ أسرة شراء مواد بناء مقيدة، فقد تضمنت تلك الحالات عمليات إصلاح للمنازل وليس إعادة بناء المنازل التي هدمت. وأدت حالات التأخير في الموافقة على المشاريع من خلال الآلية المذكورة وحالات تأخير أخرى من جانب الحكومة الفلسطينية إلى زيادة إبطاء وتيرة صرف المبالغ المتعهد بها من المانحين، مما أسفر عن عدم تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار اعتبارا من نهاية شباط/فبراير ٢٠١٥[١٣].

٦٠ - وبعد الهجوم الإسرائيلي الذي وقع في صيف ٢٠١٤، أعلنت الحكومة الإسرائيلية إرخاء القيود على نقل المنتجات الزراعية ومنتجات مصائد الأسماك من قطاع غزة إلى الضفة الغربية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، فإن ذلك التدبير لا يلبي الاحتياجات الفعلية إلا جزئيا (ولا يزال هناك حظر على نقل السلع الأساسية غير الزراعية إلى الضفة الغربية)[٣٩].

٦١ - وإلى جانب هذا الحصار، لا تزال إسرائيل تفرض قيودا على ارتياد مناطق برية وبحرية محددة في قطاع غزة. وبعد نهاية الهجوم الذي وقع في الصيف، جرى توسيع منطقة صيد الأسماك لفترة وجيزة إلى ستة أميال بحرية من الساحل وتقليص ''المنطقة العازلة'' على طول الحدود من ٣٠٠ متر إلى ١٠٠ متر[٤٠].

---

(٣٧) معلومات وردت من منظمة الصحة العالمية.

(٣٨) الآلية المؤقتة هي اتفاق بين الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية، جرى التوصل إليه بوساطة من الأمم المتحدة في أعقاب الهجوم الإسرائيلي، لتمكين جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة.

(٣٩) معلومات وردت من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(٤٠) Gisha, The Gaza Cheat Sheet, January 2015.

٦٢ - إلا أن إسرائيل عادت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى فرض حظر على ارتياد مناطق محددة بنفس الطريقة التي كانت تطبقها قبل الهجوم الذي وقع صيفا، باستخدام قوة فتاكة (انظر A/HRC/28/45، الفقرة ٢٠).

القيود على التنقل في الضفة الغربية

٦٣ - تتضمن العقبات التي تعرقل حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية قيودا مادية وإدارية.

٦٤ - وخلال السنوات الأخيرة، أرخت السلطات الإسرائيلية تدريجيا بعضا من القيود على الحركة داخل الضفة الغربية. إلا أن القيود المتبقية لا تزال تقوض سبل عيش الفلسطينيين وإمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية، وتعوق قدرة المنظمات الإنسانية على إيصال المساعدة، وتعطل الحياة الأسرية والاجتماعية[١٤].

٦٥ - وتغطي ''مناطق الحاجز'' المحيطة بالحدود الخارجية لبعض المستوطنات ما يقرب من ٠٠٠ ٥ دونم[٤١]، يتألف نصفها من أراض زراعية مملوكة لفلسطينيين. ويتعين على الفلسطينيين الذين يحاولون الوصول إلى أراضيهم الحصول على تصاريح وتنسيق وقت دخولهم إليها مع السلطات الإسرائيلية[٢].

٦٦ - وبوجه عام، لا تزال إمكانية وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية من مناطق أخرى في الضفة الغربية مرهونة بالحصول على ترخيص إسرائيلي[٤٢]. إلا أن السلطات الإسرائيلية أعلنت في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ أنه سيُسمح للرجال الفلسطينيين الذين تتجاوز أعمارهم ٥٥ عاما والنساء الفلسطينيات اللاتي تتجاوز أعمارهن ٥٠ عاما بدخول القدس الشرقية وإسرائيل يومياً ببطاقات هوية الضفة الغربية بدون ترخيص عبر نقطتي تفتيش رئيسيتين[٣٤].

٦٧ - وتحتفظ إسرائيل أيضاً بالسيطرة على المعابر من الضفة الغربية إلى الأردن، ومنها إلى العالم الخارجي. وفي الفترة بين ١٣ حزيران/يونيه و ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، أعادت

(٤١) الدونم يساوي ٠٠٠ ١ متر مربع.

(٤٢) معلومات وردت من منظمة الصحة العالمية نقلا عن مراسلة من الهيئة العامة لمكتب الشؤون المدنية إلى منظمة الصحة العالمية، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ وانظر WHO, "Crossing barriers to access health in the Occupied Palestinian Territory," التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHORTH_crossing_barriers_to_access_health.pdf?ua=1؛ جرت زيارة الموقع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

السلطات الإسرائيلية ما لا يقل عن ٣ ٣٩٣ فلسطينيا حاولوا عبور جسر اللنبي إلى الأردن لأسباب أمنية، مقارنة بـ ١ ٢٦٦ فلسطينيا أعيدوا عند هذا الجسر خلال عام ٢٠١٣ [٤٣].

٦٨ - وخلال عام ٢٠١٤، أفادت الأونروا بأن مجموع الحوادث المتعلقة بعدم الوصول بلغ ١٤٢ حادثا أدت إلى ضياع ما يقدر بنحو ٢٤٠ يوم عمل أو ١ ٧٩٩ ساعة عمل على الأونروا. فعلى مدى ستة أشهر في عام ٢٠١٤ (من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر)، فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً إضافية على حركة موظفي الأونروا في ''منطقة التماس''. واعتبارا من منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، غيرت السلطات الإسرائيلية طرق الوصول لشاحنات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، مما شكل قيودا إضافية وزاد من تأخير حركة السلع الإنسانية داخل الضفة الغربية وإلى غزة[١٦].

استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية وتعريضها للخطر واستنزافها

الآثار الناجمة عن العدوان على غزة في صيف ٢٠١٤

٦٩ - أدى اندلاع النزاع في غزة في الصيف الماضي إلى تفاقم الظروف البيئية المتردية أصلا. وكان لعدم كفاية الاستثمارات اللازمة في التعمير وإعادة التأهيل في أعقاب الهجمات العسكرية المختلفة التي وقعت في أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤ آثار بيئية متراكمة يشكل الكثير منها أخطارا مباشرة على الصحة العامة[٣٥].

٧٠ - وكانت حالة المياه في غزة مثيرة للجزع أصلا قبل الهجوم. وأدى الإفراط في استخراج المياه من مصدر المياه الطبيعية الوحيد في غزة (حوض المياه الجوفية الساحلي)[٤٤]، في جملة أمور، إلى تسرب مياه البحر. وزاد الأمر سوءا التلوث بالنيترات وتسرب مياه الصرف الصحي، مما جعل النسبة الصالحة للشرب من المياه التي تضخ من الآبار لا تتجاوز ٦,٥ في المائة[١٤].

٧١ - وخلال النزاع في غزة، لحقت أضرار بما تتراوح نسبته بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من شبكات المياه وشبكات المياه المستعملة مما أثر على حوالي ٠٠٠ ٤٥٠ شخص ومليون

(٤٣) Hamoked, Report on Human Rights Violations Perpetrated by Israel in the Summer of 2014, January 2015.

(٤٤) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA); Bundesanstalt für Geowissenschaften und Rohstoffe). 2013. دراسة مسح الموارد المائية المشتركة في غربي آسيا. بيروت.

شخص، على التوالي، وأدى إلى تراجع إمكانية حصولهم على خدمات المياه والصرف الصحي ذات الصلة من جراء ذلك[٤٥].

٧٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تم تدمير ٢٠٢ بئر و ٥٧ كيلومترا من الخطوط الرئيسية لنقل مياه الري، و ٥٥ خزان مياه و ٣٢٥ بركة لتجميع المياه، إلى جانب ٠٠٠ ٣ هكتار من شبكات الري[٣٩].

٧٣ - وألحق النزاع في غزة أضرارا جسيمة بالوحدة الرئيسية لتكرير مياه المجاري في غزة. وينذر هذا الأمر بإدخال أمراض ناجمة عن سوء حالة المرافق الصحية، فضلا عن التسبب بكوارث بيئية مرتبطة بتصريف مياه المجاري غير المعالجة إلى البيئة المحيطة. وتوشك شبكة المجاري والصرف الصحي برمتها على الانهيار، مما يشكل تهديدا خطيرا لموارد غزة من المياه الجوفية. وأشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أن هذه الأضرار ستؤدي أيضا إلى زيادة ندرة مياه الشرب، بعد أن نقصت إمداداتها بالفعل في غزة[٣٥].

٧٤ - ويحدث تلوث الهواء من جراء الحرائق الناجمة عن القصف ومخلفات المواد المتفجرة تأثيرا سلبيا على الصحة، إلى جانب زيادة مخاطر تلوث المياه، والهواء والتربة. ويبلغ احتمال التأثر بهذا النوع من تلوث الهواء درجة عالية بين الأطفال والمسنين والمصابين بأمراض القلب أو الرئة[٣٥].

٧٥ - وأسفر القصف العنيف خلال النزاع الذي نشب في غزة في الصيف الماضي عن التدمير الكامل لـ ٠٣٥ ١ هكتارا من الأشجار المثمرة، و ٤١٥ ٢ هكتارا من محاصيل خضروات الحقول المفتوحة التي حان وقت جنيها و ١٨٥ هكتارا من خضروات الدفيئة. وتضاف إلى ذلك أضرار جزئية لحقت بـ ٠٤٣ ١ هكتارا من الأشجار المثمرة، و ٤٤٧ هكتارا من خضروات الحقول المفتوحة التي حان أوان حصادها و ٣٩٠ هكتارا من الخضروات المحمية الصالحة للحصاد. وعلاوة على ذلك، وجد أن التربة تعرضت لتلف شديد على مساحة ٤٥٠ ٣ هكتارا[٣٩].

٧٦ - وتم تدمير ٤٠ في المائة من الثروة الداجنة و ٣٦ في المائة من مجموع الماشية المنتجة. وتشير التقديرات إلى أن عدد رعاة الأغنام والماعز انخفض بنسبة ٢٢ في المائة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤[٣٩].

(٤٥) United Nations Children's Fund (UNICEF), State of Palestine Humanitarian Situation Report, 25 September 2015.

٧٧ - ويحتمل أن تتسبب أطنان الأنقاض والحطام ومواد البناء المسحوقة في إحداث آثار ضارة ذات صلة بشوائب المعادن الثقيلة الموجودة في الخرسانة، بالإضافة إلى المواد المسرطنة وغيرها من المواد الخطرة. ويقدر أن ٤ ملايين طن من الأنقاض نجمت عن الهجوم ويجب أن تعامل على أنها نفايات خطرة[٣٥].

استغلال الموارد وتعريضها للخطر في الضفة الغربية

٧٨ - تحظر الاستثمارات الفلسطينية العامة والخاصة في المنطقة (جيم) في الضفة الغربية، بينما يستغل المستوطنون الإسرائيليون والشركات الإسرائيلية الموارد الطبيعية في هذه المنطقة بحرية، بما في ذلك الرخام والحجر ومواد البناء ومعادن وأملاح البحر الميت[٨].

٧٩ - وتحتفظ إسرائيل بسيطرة شبه كاملة على الموارد المائية في الضفة الغربية وتستخدم سياسات تمييزية من قبيل سياستي التخطيط والتقسيم إلى المناطق المشار إليهما آنفا. فعلى سبيل المثال، يفوق نصيب الفرد الإسرائيلي من استهلاك المياه يوميا نصيب نظيره الفلسطيني بمقدار سبعة أضعاف[٤٦]. وهناك أكثر من ٧٠ مجتمعا محليا فلسطينيا في المنطقة جيم غير موصولة بشبكة المياه، ويعتمد سكانها على شراء المياه بأسعار باهظة. ويؤدي هذا الوضع الحرج إلى معدلات متدنية من استهلاك المياه في بعض من هذه المجتمعات تصل إلى ٢٠ لترا للفرد يوميا، أي خمس معدل الـ ١٠٠ لتر للفرد الواحد في اليوم الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية[٤٧].

٨٠ - ومنذ آذار/مارس ٢٠١٤، عانت عشرات الآلاف من المنازل في أحياء القدس الشرقية الفلسطينية ومخيمات اللاجئين التي يفصلها الجدار عن المدينة من انخفاض إمدادات المياه[٤٨].

٨١ - وتؤدي القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية إلى تعذر الوصول إلى ما يقدر بنحو ٥٠ في المائة من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، مما يعوق الأسر المعيشية عن الإنتاج ويعرقل الإنتاج التجاري ويؤدي إلى تناقص فرص العمل في هذا القطاع[٢٨].

---

(٤٦) انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/settlmt2011E.pdf.

(٤٧) [٤٧] Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Area C of the West Bank: Key Humanitarian Concerns Update August 2014.

(٤٨) ACRI, Situation of Human Rights .

٨٢ - وأصبح مطمر المنيا، الذي أنشأه البنك الدولي كمشروع يهدف إلى الوفاء باحتياجات ٣٤ في المائة من مجموع الاحتياجات الفلسطينية في الضفة الغربية، مطمرا لنفايات المستوطنين الإسرائيليين بحكم الأمر الواقع، بينما يمنع الفلسطينيون من استخدامه[٣٥].

٨٣ - وقد أثار مصنع غيشوري ومنشآت صناعية إسرائيلية أخرى في منطقة طولكرم في الضفة الغربية شواغل بيئية، بسبب ما يمكن أن تحدثه من تلوث صناعي خطر من خلال إطلاق الانبعاثات الغازية والسائلة والصلبة إلى البيئة بشكل مباشر[٣٥].

الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الظروف الاقتصادية

٨٤ - حتى قبل نشوب النزاع في غزة في الصيف الماضي، كان الاقتصاد الفلسطيني آخذا في التباطؤ بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي، واستمرار المشاكل المالية التي تتعرض لها الحكومة الفلسطينية وآثار إغلاق النفق بين مصر وغزة[٤٩].

٨٥ - وكانت الحالة في غزة قبل اندلاع النزاع مزرية للغاية، وثمة أزمة إنسانية ظلت تتكشف تدريجيا بسبب ما نشأ من آثار مضاعفة نتيجة النزاعات المتكررة مع الجانب الإسرائيلي إضافة إلى الأثر التراكمي لحصار استمر ثماني سنوات. وأدى إغلاق معبر رفح المؤدي إلى مصر، فضلا عن إغلاق أنفاق التهريب بين غزة ومصر، إلى تردي هذه الأوضاع القاسية. وحدث فراغ اقتصادي في غزة بسبب عوامل لا تقتصر فقط على القيود الصارمة المفروضة على الصادرات والواردات من المواد الخام والمدخلات الوسيطة، ولكنها تشمل أيضا القيود المفروضة على التحويلات النقدية، مما أدى إلى إصابة القطاع المصرفي بالشلل[٥٠].

٨٦ - ونتيجة لذلك، لم يصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة إلى مستوى عام ٢٠٠٥ إلا في عام ٢٠١٢ وظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دون مستويات عام ٢٠٠٥ واستمر الوضع على هذه الحال حتى في عام ٢٠١٤ ولم ينخفض معدل البطالة قط عن ٢٥ في المائة[٤٩].

٨٧ - وأصبح الوقود شحيحا أيضا بسبب عدم كفاية القدرة التخزينية وإغلاق الأنفاق؛ وتعمل محطة توليد الطاقة الوحيدة في غزة بنصف قدرتها. وقد أثر هذا الأمر على توفير

(٤٩) International Monetary Fund, West Bank and Gaza:: report to the Ad Hoc Lliaison Committee, 12 September 2014.

(٥٠) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجلس التجارة والتنمية تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤.

الخدمات الأساسية، لأن العديد من المنشآت الحيوية تواجه انقطاع الكهرباء لفترات تصل إلى ١٨ ساعة يوميا[٥١]. وإلى جانب ما تقدم ذكره عن حالة التدهور في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والإسكان، كانت الظروف المعيشية في غزة في أسوأ أحوالها منذ احتلال إسرائيل غزة في عام ١٩٦٧، ولهذا السبب كان أثر الهجوم العسكري أشد وطأة على الاقتصاد والسكان في غزة مقارنة بجميع التطورات العسكرية السابقة.

٨٨ - وفيما يتعلق بالأضرار المباشرة التي تكبدتها المؤسسات الاقتصادية أثناء النزاع في غزة، أفادت الحكومة الفلسطينية بأن ما يزيد عن ٢٠ في المائة من مشاريع غزة الصناعية وما يزيد على ٠٠٠ ٤ مؤسسة تجارية دمرت أو لحقت بها أضرار[٥٢]. وقُدر الأثر الإجمالي للهجوم على قطاع الزراعة بمبلغ يتراوح بين ٤٥٠ مليون دولار و ٥٥٠ مليون دولار[٥٣].

٨٩ - وتعهد المجتمع الدولي بمبلغ ٥,٤ بلايين دولار في مؤتمر للمانحين عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لإعادة إعمار غزة وتأهيلها. ومع ذلك، أصدرت ٣٠ وكالة من وكالات المعونة الدولية بيانا في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ تحذر فيه من أنه ”لم يصل غزة سوى القليل من مبلغ ٥,٤ بلايين دولار تعهد المانحون بتقديمها في مؤتمر القاهرة“[٥٤]. وعلى سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اضطرت أونروا إلى وقف برنامج المساعدة النقدية الذي تعهدت به لإصلاح ٠٠٠ ١٠٠ منزل للاجئين فلسطينيين لحقت بها أضرار أو دُمرت، وتوفير إعانات الإيجار للمشردين[١٦].

٩٠ - وفي الضفة الغربية، ما زال دون تحقيق التنمية الاقتصادية نظام متعدد المستويات من القيود المفروضة على التنقل والوصول[٥٥]، بما في ذلك القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة جيم (انظر أعلاه).

٩١ - وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن حالة من عدم اليقين ستظل حائلا دون تحقيق الانتعاش الاقتصادي في عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى الحصار الخانق، وسير إعادة إعمار غزة بوتيرة أبطأ من المتوقع وتجميد عائدات الضرائب

(٥١) انظر www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_02_25_english.pdf.

(٥٢) انظر The State of Palestine, The National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza.

(٥٣) معلومات واردة من منظمة الأغذية والزراعة نقلا عن وزارة الزراعة الفلسطينية.

(٥٤) بيان مشترك صادر عن ٣٠ وكالة إغاثة دولية: ”يجب ألا نفشل في غزة“، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٥٥) منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، ٢٠١٤، تقرير المدير العام، ملحق، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة (جنيف، مكتب العمل الدولي).

الإسرائيلية[٥٦]، التي تمثل حوالي ثلثي صافي الإيرادات وتعتبر عنصرا أساسيا في ميزانية الحكومة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني[٥٧].

٩٢ - وبلغ معدل البطالة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ نسبة ٤٢,٨ في المائة في قطاع غزة و ١٧,٤ في المائة في الضفة الغربية (٢٠,٥ في المائة بين اللاجئين)، مما يعكس ما تتكشف عنه حالة الركود والآثار المترتبة على الهجوم الإسرائيلي على غزة[٥٨].

٩٣ - ويمكن وصف حالة العمالة في غزة بأنها ''بطالة فائقة''، أو معدلات بطالة متزايدة باطراد بالمقارنة مع البلدان المجاورة ذات الخصائص الثقافية والديمغرافية المماثلة[٥٩].

٩٤ - وزاد الأمور سوءا فقدان ما يقدر بـ ٢٠٠ ١٧ شخص وظائفهم بسبب الدمار المادي الذي لحق بالأصول الإنتاجية خلال الهجوم الذي وقع على غزة في الصيف الماضي. ويعادل هذا العدد نسبة ٦,٤ في المائة من جميع العاملين وحوالي ١١,٦ في المائة من القوة العاملة في القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي في عام ٢٠١٣[٥٩].

٩٥ - وفي حين أن أحدث البيانات المتاحة عن الفقر تعود إلى عام ٢٠١١ (٣٩ في المائة في غزة و ١٨ في المائة في الضفة الغربية)، فمن شبه المؤكد أن توقف الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى الهجوم الإسرائيلي على غزة تسببا في تفاقم حالة الفقر ووقوع المزيد من الأسر الفلسطينية في براثن الفقر، لا سيما في غزة[٦٠].

٩٦ - وكان للعراقيل التي وضعتها إسرائيل بوجه عام والقيود المفروضة على التنقل بصفة خاصة أثر كبير بشكل غير متناسب على المرأة الفلسطينية نظرا لأن النساء هن أكثر تأثرا بالتدابير الإسرائيلية المفروضة عند نقاط التفتيش، وبعنف المستوطنين وطول فترات التنقل من مواقع العمل وإليها. وبالتالي، تعاني المرأة الفلسطينية من معدلات بطالة أعلى، وتنخفض مشاركتها في القوى العاملة بدرجة كبيرة. وبالرغم من الإنجازات الملموسة التي حققتها المرأة في مجال التعليم، فإن الغالبية العظمى من النساء الفلسطينيات المؤهلات للعمل (حوالي ١,١ مليون) هن خارج القوة العاملة. وتعاني المرأة في غزة من درجة عالية

(٥٦) عائدات تحصلها إسرائيل على السلع المستوردة إلى الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة.

(٥٧) مساهمة صندوق النقد الدولي، يمكن الاطلاع عليها من الرابط: www.imf.org/external/np/sec/pr/2015/pr1524.htm.

(٥٨) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٤).

(٥٩) معلومات واردة من منظمة العمل الدولية.

(٦٠) World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 22 September 2014.

من المشاكل، حيث تعاني النساء من معدل بطالة يبلغ ٥٩,٣ في المائة، بلغ ٨٣,٣ في المائة بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٩ سنة[٦١]. ومن أجل زيادة دخل الأسرة المعيشية، اضطر العديد من النساء إلى قبول العمل بوظائف غير محمية ومنخفضة الأجر في القطاعات غير الرسمية وغير المحمية لقربها من منازلهن[٨].

الأمن الغذائي

٩٧ - بالنظر إلى تدهور الحالة الاقتصادية، لا يزال انعدام الأمن الغذائي في فلسطين عند مستويات مرتفعة جدا في عام ٢٠١٣، مع ثلث الأسر المعيشية (١,٦ ملايين شخص) في عداد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي و ١٦ في المائة من الأسر المعيشية معرضة لانعدام الأمن الغذائي[٦٢].

٩٨ - واستنادا إلى بيانات عام ٢٠١٣، قبل سنة من هجوم صيف عام ٢٠١٤، كانت نسبة ٥٧ في المائة من الأسر المعيشية في غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، في حين كان ١٤ في المائة من الأسر المعيشية (٣٩٧ ١٨٨ فردا) معرضا لانعدام الأمن الغذائي. وفي الضفة الغربية، يعاني ١٩ في المائة من الأسر المعيشية من انعدام الأمن الغذائي؛ وبلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي في مخيمات اللاجئين نسبة ٢٩ في المائة[٦٢].

٩٩ - وخلال هجوم صيف عام ٢٠١٤، أصبح ما يصل إلى ٧١ في المائة من السكان في غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية إلى ٤٠ و ١٧٩ في المائة. وفي فترة سبعة أسابيع، لم يعد معظم الفلسطينيين في غزة قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية[٢٨]. وبالتالي، اضطرت الأونروا عمليا إلى تقديم الدعم لجميع السكان في قطاع غزة[١٦].

١٠٠ - ويعتمد ٠٠٠ ٨٦٨ من اللاجئين الفلسطينيين تقريبا على المعونة الغذائية المقدمة من الأونروا. وفي عام ٢٠٠٠، كان أقل من ١٠ في المائة (٠٠٠ ٧٢ شخص) من سكان غزة يعتمد على المساعدة الغذائية. وتدهورت الحالة بسرعة مع بدء الحصار[١٦].

(٦١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغربي آسيا، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية، تموز/يوليه ٢٠١٢ - حزيران/يونيه ٢٠١٤ (٢٠١٥).

(٦٢) انظر الأونروا، www.unrwa.org/newsroom/press-releases/food-insecurity-palestine-remains-high.

الصحة العامة

١٠١ - قبل نشوب التراع في غزة، كان القطاع الصحي في غزة في حالة مزرية أصلا. وأثناء التراع ذاته، لحقت أضرار بـ ١٧ مستشفى و ٥٦ عيادة[٦٣]؛ وقُتِل ٢٣ عاملا صحيا (منهم ١٦ عاملا أثناء الخدمة)؛ وأصيب ٨٣ عاملا بجروح، معظمهم من سائقي سيارات الإسعاف؛ وأتلفت أو دمرت ٣٢ سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني[٦٤]. وبحلول آذار/مارس ٢٠١٥، استعادت الخدمات الصحية نحو ثلثي مهامها فقط مقارنة بمستواها قبل الهجوم[٦٥].

١٠٢ - وعشية نشوب التراع في غزة، بلغت أوجه النقص في الأدوية واللوازم الطبية المستهلكة في غزة ما يزيد على ٢٨ في المائة في الأدوية الأساسية، ونفدت نسبة ٥٤ في المائة من اللوازم الطبية المستهلكة من المخزون[٦٦]. وخلصت دراسة لتتبُّع ٤٨ من الأدوية الحيوية إلى أن نسبة ٤٠ في المائة نفدت من المخزون على مستوى المنطقة، ونسبة ٤٦ في المائة نفدت من المخزون على مستوى العيادات في حزيران/يونيه ٢٠١٤[٣٧].

١٠٣ - كما تدهور الحصول على خدمات الصحة الإنجابية نتيجة للحصار المطول وهجوم الصيف على غزة؛ وسجلت ١٧ حالة وفاة نفاسية منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، مقارنة بـ ١٢ حالة طوال عام ٢٠١٣[٦٥].

١٠٤ - وقد أدى تدمير المنازل الخاصة، بالإضافة إلى عدم القدرة على إعادة بناء نحو ٠٠٠ ٥ وحدة سكنية دُمرت في العمليات العسكرية السابقة، إلى تفاقم أزمة المأوى الشديدة في غزة: فهناك حوالي ٠٠٠ ١٠٠ شخص مشردين حاليا، تستضيف الأونروا ٠٠٠ ١٢ شخص منهم في مراكز تجمع. ويزداد اكتظاظ الملاجئ الخاصة في قطاع غزة، ولا سيما في مخيمات اللاجئين، حيث أفيد بأن الكثافة السكانية هي في أعلى معدلاتها. واقترن ذلك بظروف السكن دون المستوى المطلوب وبانقطاع الكهرباء لفترات

(٦٣) معلومات واردة من منظمة الصحة العالمية تستشهد بمجموعة الصحة في قطاع غزة: تقرير تقييم قطاع الصحة المشترك، متاحة على الرابط التالي: www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/Joint_Health_Sector_Assessment_Report_Gaza_Sept_2014-final.pdf؟ua=1.

(٦٤) International Committee of the Red Cross, Disaster Relief Emergency Fund operation: Final Report, Occupied Palestinian Territory: Complex Emergency.

(٦٥) معلومات واردة من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(٦٦) انظر منظمة الصحة العالمية على الرابط التالي: www.emro.who.int/images/stories/WHO_Gaza_donor_alert.pdf.

تصل إلى ١٦ ساعة في اليوم، ما أدى إلى تدهور الصحة والنظافة الصحية، الأمر الذي يزيد، بدوره، من حدة المخاطر الصحية[١٦].

١٠٥ - وبوجه عام، فإن الضغط النفسي الناجم عن العنف خلف ٠٠٠ ٤٢٥ من الأطفال الذين يحتاجون إلى الدعم النفسي الاجتماعي، بما في ذلك المشورة المركزة في العديد من الحالات[٦٧]. وهناك ٠٠٠ ٦٠ طفل إضافي يحتاجون إلى خدمات حماية الطفل[٦٨].

١٠٦ - وأبلغ مستشارو مدارس الأونروا أن الأطفال اللاجئين في غزة، لا سيما البنين منهم، تظهر عليهم مشاكل سلوكية وعاطفية، ويقصِّرون في أدائهم الأكاديمي، وذلك في المقام الأول نتيجة للضغوط النفسية الشديدة التي يعانون منها[١٦].

١٠٧ - وفي الضفة الغربية، ولا سيما في المنطقة جيم، تعاني قدرة المؤسسات الفلسطينية والشركاء في التنمية من عدم القدرة على بناء عيادات صحية أساسية. ويدفع هذا المجتمعات المحلية إلى الاعتماد على خدمات العيادات المتنقلة المكلفة للرعاية الصحية الأولية الأساسية. وتعوق إلى حد كبير القيودُ المفروضة على إعادة التأهيل والتصليح وبناء البنية التحتية للمياه والصرف الصحي الحصولَ على ما يكفي من خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في العديد من المجتمعات المحلية، مما يحد من قدرتها على الصمود ويزيد من تعرضها لخطر التشرد[٣].

١٠٨ - ويعوق الجدار ونقاط التفتيش وشبكات الطرق بالمستوطنات الحصول على الرعاية الصحية للسكان في المنطقة جيم، ولا سيما للأشخاص في المجتمعات المحلية المعزولة. وكثيرا ما يتم عرقلة دخول سيارات الإسعاف والوحدات المتنقلة والموظفين الصحيين في المناطق المقيدة أو المهمشة، أو تصبح عرضة للتصاريح وتعاني من التأخير، مما يعرض صحة المرضى للخطر[٤٢].

١٠٩ - وتعاني مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية من الاكتظاظ والافتقار إلى الهياكل الأساسية الملائمة. ومن ١٩ مخيما للاجئين في الضفة الغربية، تعاني ٥ مخيمات من كثافة سكانية تزيد عن ٠٠٠ ١٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، ويعيش في ٦ مخيمات ما بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ١٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. ولا تتوفر شبكة صرف صحي كافية إلا لنصف المخيمات[١٦].

---

(٦٧) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، Humanitarian Action for Children: State of Palestine, 2015, available at www.unicef.org/appeals/files/Final_2015_HAC_State_of_Palestine.pdf.

(٦٨) اليونيسيف، تقرير حالة دولة فلسطين، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

التعليم

١١٠ - خلال نزاع غزة الذي دام ٥١ يوما، دُمرت ٢٦ مدرسة تماما وتضررت ١٢٢ مدرسة[٦٩]، منها ٨٣ مدرسة تابعة للأونروا[١٦].

١١١ - وتُستخدم مباني مدارس الأونروا في توفير الملاجئ، وتعمل المدارس ذات التلاميذ المتزايدة باستمرار، أي حوالي ٨٧ في المائة من مدارس الأونروا البالغة ٢٥٢ مدرسة في قطاع غزة، على فترتين أو ثلاث فترات (بزيادة من ٧١ في المائة في عام ٢٠١٣). ونتيجة لذلك، يتلقى الأطفال اللاجئون في غزة تعليما مجتزأ إلى حد كبير، ففرصة مشاركتهم في الأنشطة الإبداعية أو الترفيهية ضعيفة، إن وُجدت[١٦].

١١٢ - وفي الضفة الغربية، جعلت القيود المفروضة على تراخيص البناء والتأهيل عددَ المدارس الفلسطينية غير الكافية أصلا في حالة معرضة للخطر إلى حد كبير (انظر A/69/81-E/2014/13، الفقرات ١٠٥-١١١).

١١٣ - وما زال الطلاب الفلسطينيون يعانون من ممارسات الجيش الإسرائيلي وهجمات المستوطنين. وتضاعف عدد الحوادث التي تطال المدارس ثلاث مرات تقريبا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، مما أضر بنحو ٢٥ ٠٠٠ طفل فلسطيني[٧٠].

ثالثا - الجولان السوري المحتل

١١٤ - منذ عام ١٩٦٧، استمرت إسرائيل في احتلال الجولان السوري، رغم صدور قرارات عديدة من مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر فيه المجلس قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغيا وباطلا، وطلب إلى إسرائيل أن تكف عن إقامة المستوطنات وتغيير التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة. ومع ذلك، كان هناك نحو ٢١ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي بحلول عام ٢٠١٤ في ٣٣ مستوطنة و ٢٠ ٠٠٠ مواطن سوري في ٦ قرى (انظر A/HRC/28/44، الفقرة ٥٤).

(٦٩) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقييم السريع لمؤسسات التعليم العالي في غزة، في معرض الإشارة إلى التقييم السريع الأولي المتعدد المجموعات/الوكالات.

(٧٠) انظر: البيان الصحفي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥.

١١٥ - ويتجلى دور الحكومة الإسرائيلية في دعم التوسع الاستيطاني غير القانوني في الجولان السوري المحتل في التمويل المقدم من خزانة دولة إسرائيل عن طريق شعبة المستوطنات بالمنظمة الصهيونية العالمية. وتردد أن ما يقرب من ٦,٤ ملايين دولار من هذه الأموال مخصصة للمقاطعة الشمالية، التي تشمل الجولان السوري المحتل (انظر A/69/355، الفقرة ٩٣)، في الوقت الذي لا تزال أعمال التشييد السورية في القرى السورية مستمرة دون تصاريح، رغم القيود المفروضة. والسوريون مضطرون إلى البناء رأسيا عوض البناء أفقيا، حيث لا يمكنهم الحصول على أراضٍ إضافية[٥٥].

١١٦ - ويتمتع المستوطنون الإسرائيليون بفوائد غير متناسبة في مجال المياه والموارد الزراعية (انظر A/69/355، الفقرة ٩٢)، في حين ما زال السكان السوريين يعانون من القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى تلك الموارد (انظر CCPR/C/ISR/CO/4، الفقرة ١٧).

١١٧ - وقد سُمح للمزارعين السوريين باستخدام ٢٠٠ متر مكعب من المياه لكل دونم، وهي كمية أقل بكثير من الحد الأدنى اللازم البالغ ٦٠٠ متر مكعب. وعادة ما يتلقى المزارعون السوريون ربع التخصيص الممنوح للمستوطنين الإسرائيليين. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المستوطنات الإسرائيلية في الجولان لا تعاني من نقص في المياه، أبلغت السلطات الإسرائيلية المزارعين السوريين بخفض حصتهم من المياه بنسبة ٥٠ في المائة[٥٥].

١١٨ - وفي عام ٢٠١٤، أشير إلى أن إسرائيل أقرت تنمية ٣٠ ٠٠٠ دونم من الأراضي في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك إنشاء المزارع الكبيرة والاستثمار في التدريب الزراعي، وإدخال تحسينات في نظم المياه وإزالة ألغام الأراضي لصالح المستوطنين الإسرائيليين (انظر A/69/355، الفقرة ٩٢).

١١٩ - وما زالت رقابة إسرائيل المشددة على قوة العمل وتنظيم المشاريع تحبط أي مسعى من جانب العمال السوريين إلى تفعيل وضعهم الاقتصادي والاجتماعي بشكل صحي. فلا يمكن للعمال أو أصحاب المشاريع المشاركة في توفير العمل اللائق، ولا يزال الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل بعيد المنال[٥٥].

١٢٠ - وبالإضافة إلى الأرض والمياه، لا تزال إسرائيل تقوم باستغلال الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل، بما فيها الغاز والنفط (انظر A/HRC/25/38، الفقرة ٤٨). ومنحت إسرائيل شركة جيني إنرجي التي تتخذ مقرها في الولايات المتحدة ترخيصا في أوائل عام ٢٠١٣ لاستكشاف النفط والغاز في محيط ١٥٣ ميلا مربعا في الجزء الجنوبي

من الجولان السوري المحتل. ولا تزال الشركة تنقب عن النفط من خلال شركة فرعية محلية في الأرض المحتلة (انظر A/69/355، الفقرة ٩٤)[٧١].

رابعا - الخلاصة

١٢١ - تواصل إسرائيل استخدام تدابير وممارسات تنطوي على انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتتصاعد الشواغل المتعلقة ببعض هذه التدابير والسياسات، لا سيما فيما يتعلق بانتهاكات مبدأ عدم التمييز والحق في تقرير المصير.

١٢٢ - وتشمل هذه السياسات المشاريع الاستيطانية غير القانونية وسياسة العقاب الجماعي وعدم احترام حياة الإنسان وكرامته، الأمر الذي يؤثر في جميع جوانب المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين. كما أنها تقوض آفاق السلام وتؤدي إلى انتهاكات للقانون الدولي.

١٢٣ - يجب على إسرائيل إنهاء احتلالها والامتثال للقانون الدولي والشرعية الدولية. ولن توجد آفاق للسلام ما لم يتحقق ذلك. ولن يؤدي عدم قيام المجتمع الدولي بتعجيل تحقيق هذه النتائج إلا إلى زيادة المعاناة.

---

(٧١) منظمة العمل الدولية، حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة، الفقرة ٣١.